إشكالية تطور أصل السلطة السياسية

-دراسة في النظريات المفسرة-

أ. نادية بن أحمد

أستاذة مساعدة قسم "ب"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس-

الملخص:

إن السلطة السياسية تعتبر واحدة من أعقد الظواهر الاجتماعية ، إذ من جهة يرجع أصل نشأتها إلى الحضارات القديمة، ومن جهة أخرى فهي خضعت لتغيرات وتطورات عديدة على مر العصور، الأمر الذي يُعرقل تَتبعها ومعرفة كيفية ظهورها، وعليه فإن هذه الورقة البحثية ستتناول أهم النظريات المُفسرة لأصل نشأتها، وبالتالي تحديد العوامل السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والدينية التي ساعدت في ذلك.

Résumé

Le pouvoir politique est considéré comme l'un des phénomènes sociaux les plus complexes, d'un côté, l'émergence du pouvoir politique a commencé avec les anciennes civilisations. En revanche, Il a subi de multiples changements et développements. Au fil des siècles, ce qui gêne suivi, et savoir comment ils apparaissent. En conséquence, ce document traitera les théories plus importantes qui expliquent l'origine de l'émergence du pouvoir politique Ainsi, déterminer les facteurs politiques, économiques, sociaux et religieux qui les causent.

مقدمة:

السلطة ظاهرة أساسية في السلوك الإنساني وهي أقدم في أصلها من ظاهرة الدولة، فالسيطرة والخضوع هي مبدأ طبيعي لبعض الأشخاص على الآخرين في جميع التنظيمات الإنسانية، ولقد كانت السلطة ولا تزال منذ ظهور العلوم الإجتماعية على وجه العموم والعلوم السياسية على وجه الخصوص ميدانا للبحث والمعالجة بطرق مختلفة، وفي الجماعات المختلفة أيضا كالأسرة والجماعات الصغيرة والكبيرة، وفي التنظيمات الوسيطة كالمدارس والبيروقراطية الحكومية والتنظيمات الكبرى على مستوى الدولة والتي تسمى بالأنظمة السياسية.

وقد اختلف علماء القانون والإجتماع والتاريخ حول أصل نشأتها وترتب على هذا الإختلاف ظهور العديد من النظريات والأفكار والتي يمكن ردّها إلى أسس عامّة مختلفة، فلسفية ودينية وإجتماعية وتاريخية.

ومن هنا، سنتطرق لأهم النظريات المفسرة للأصل التاريخي لتطور السلطة السياسية، من خلال تقسيمها إلى مجموعات نوعية متقاربة الأفكار، وذلك من خلال طرح **الإشكالية** التالية:

-على أي أساس قامت المفاهيم الدلالية والنظرية لظاهرة السلطة السياسية ؟وماهي أهم خلفيات تطور قيمتها الحضارية؟

ومن هذا المنطلق سنحاول معالجة الدراسة من خلال العناصر التالية:

أولا: مفهوم السلطة السياسية

ثانيا: النظريات غير العقدية

ثالثا: النظريات العقدية

-أولا: مفهوم السلطة السياسية

رغم الإهتمام والإستخدام الواسع للسلطة في إطار الدراسات والأبحاث الأكاديمية إلا أننا نلاحظ بوضوح التداخل في استخدامها وإحلالها بديلاً بعض الأحيان لمصطلحات ومفاهيم أخرى مثل الدولة والحكومة والقوة والنفوذ والسيطرة على سبيل المثال، حيث نرى أن بعض العلماء إستخدم مفهوم السلطة كمرادف بل وبديل لمفهوم الدولة في حين أن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوّة المشتركة، فالسلطة لا تتوقف على استخدام القوّة فقط بل على شرعيتها أيضًا، فرغم أن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر ومأمور، إلاّ أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر فتكون العلاقة علاقة قوّة يسودها الإجبار والإكراه، كما توجد إشكالية التداخل بين مفهوم السلطة والنفوذ، فإذا كانت السلطة تعني القوّة الشرعية فإن النفوذ هو الاستطاعة والقدرة على التأثير، في حين يرى آخرون بأن السلطة يجب أن تتمتع بالسيادة فبتوفر

شرط السلطة وشرط السيادة يمكننا أن نرى الدولة بمفهومها الذي يعبّر عن أهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق وجودها الفعلي.[1]

ثانيا: النظريات غير العقدية

يتفق معظم العلماء أن الإنسان كائن اجتماعي، حيث يعيش داخل الجماعة وفي ظلها ويتبادل مع أفرادها المنافع والخبرات، ومن واقع هذه الحقيقة تولد قول بعض الفلاسفة بأن الإنسان حيوان إجتماعي و أنه مدني بالطبع، أي أنه لا يستطيع أن يشبع نفسه بنفسه ، ولذلك يعيش دائمًا ضمن جماعات، ولكن انقسم العلماء والمفكرون والفلاسفة في تحديد طبيعة التجمعات البشرية الأولى، ومن هنا نجد:

-نظرية التطوّر:

ترتبط ظاهرة السلطة بالإنسان، فمنذ القدم عرف التجمع البشري السلطة ويؤكد ذلك "بيرنارث شانتبو" B.Chantabout بقوله: "بمجرد أن تتكون جماعة من الأفراد كلهم يحاولون أن يفرضوا أنفسهم بقدر ما يستطيعون وما تمنحهم الطبيعة من أجل ذلك" كما لا يكون المجتمع بدون سلطة حيث كانت هذه الأخيرة تقتصر على روابط عائلية أو جغرافية وقد تكون نتاجًا للغزوات والحروب، وهكذا كانت السلطة تتعزز وتتطور بقدر ما تتطور المجموعة التي تعيش مجتمعة وكانت أيضا السلطة تتغير معها الجماعة فتعطي للمجتمع التنظيم الذي هو تنظيمه فأصبح تنظيم السلطة والجماعة يتماشيان سويّا فتأسس معهما الإحساس المعنوي الجماعي للأفراد.[2]

وتنقسم النظريات التي ترتكز على فكرة التطور إلى نظريتين أساسيتين هما كالآتي:

أ)- نظرية التطور العائلي أو الأسري:

يؤكد معظم المنظرين لهذه النظرية وعلى رأسهم "أرسطو" أن السلطة الأبوية هي المصدر الأساسي للدولة والسلطة وأن هذه الأخيرة ما هي إلا عبارة عن الأسرة التي تطوّرت ونمت بشكل تدريجي، فبالنسبة "لأرسطو" في كتابه عن السياسة صاغ الحكمة الشهيرة أن الإنسان مدني بطبعه، وأن الأسرة هي الخلية الأولى وأنها تنشأ تلبية لحاجات فطرية أصلية في الإنسان، ثم باتساع نطاق الأسرة وكثرة عددها تتكون العشائر، فالمدن السياسية، ومعنى ذلك أن السلطة ما هي إلاّ أسر تطورت ونمت بشكل تدريجي.[3]

---

[1] رفعت نافع الكناني، "علم السياسة ومفهوم السلطة، من الموقع:
بتاريخ 2012/12/28 على الساعة 14:00 www.hewar.org/debat/show.art.asp

2 Bernard Chantebout, l'etat une tentative de dymistification, ,Paris, consortium de librairie et de l'édition , 1975, p :08.

[3] محمد علي وعلي عبد المعطي، **السياسة بين النظري والتطبيق**، بيروت، دار النهضة ،د.س.ن، ص: 27.

وتعتبر ظاهرة القرابة "Parente" من المقومات الجوهرية للحياة الإجتماعية وأساسًا من أسس تنظيمها فبها تنشأ كثير من النظم الإجتماعية ، وهي أنواع وأصناف فقد تكون حقيقية دموية "Couranguine" قائمة على أسس بيولوجية و قد تكون اصطلاحية "Classification"، كما قد تكون تعاقدية كالمصاهرة والتحالف والتبني والولاية ومن الممكن أن تكون ذات تصور مكاني أي المساكنة أو بالنسب، ومهما تنوعت فإن دورها يبقى حيوي في المجتمع وفي هذا يقول "ماك إيفر" Mac Ever "إن القرابة تخلق المجتمع وإن المجتمع يخلق الدولة على المدى الطويل "، فإن اساس السلطة طبقًا لهذه النظرية يرجع إلى الأسرة فهي النواة الأولى وهي تنشأ نتيجة رغبة الإنسان في التناسل لحفظ النوع وتتطور هذه الأخيرة كما قلنا سلفا وبوصولها للقبائل وإخضاعها لرئيس حاكم ظهرت المدنية ومن اتحاد عدّة مدن تكوين الدولة وبالتالي سيادة السلطة السياسية[1]

فالروح العامة التي تجمع بين أفراد الأسرة وحرصهم عليها هي ذات الروح التي تجمع بين أفراد المجتمع ،كما أن سلطة الأب في الأسرة تشبه إلى حدٍّ ما سلطة الحاكم في الدولة والبعض يطلق عليها إسم نظرية الأبوة. ومنذ عهد أرسطو وجدت هذه النظرية عدد من المؤيدين عبر مختلف العصور التي تُرجع نشأة السلطة والدولة إلى نشأة سلطة الأب على الأسرة.[2]

ولكن رغم وجود المؤيدون فإن هذا لا يخفي الإنتقادات التي وُجهت لهذه النظرية والتي تقوم على أوجه التمايز الواضحة بين طبيعة الأسرة و طبيعة السلطة، حيث أن هذه الأخيرة تكون دائمة على أفرادها ولا ترتبط بشخص حاكمها ولا تزول بزواله وتتسع أهدافها كثيرًا بما لا يقارن بأهداف الأسرة التي تزول حين يكبر أبناؤها ويتركونها لتكوين أسر جديدة، كما أكّد علماء الاجتماع أن الأسرة لم تكن هي الصورة الأولى للجماعة البشرية وهذا أهم نقد وجه لها لأن التاريخ يشهد بأن كثير من الدول لم تنشأ على هذا الأساس، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية لم تنشأ على هذا النحو، وهناك دول أخرى كثيرة غيرها لم تتجاوب نشأتها مع تصوّر هذه النظرية.

ب) نظرية التطور التاريخي:

تعد نظرية التطور التاريخي أو النظرية العضوية في أصل نشأة الدول والسلطة من أبرز النظريات التي ظهرت في القرن 19 ميلادي على يد المفكر الفرنسي "ليوم ديجي" Lyon Dugiut وهي أكثر النظريات اعتمادًا عند الفقهاء المعاصرين، إذ رفض الفقه الحديث ما سبقها من نظريات لإسرافها الشديد في محاولة كل منها الإنفراد بالأساس الذي إعتمدت عليه لتبيان أصل نشأة السلطة في مختلف الأزمان والبقاع. فتجمل نظرية التطوّر التاريخي المقول بها عند الفقهاء المحدثين بشأن أصل السلطة في أن

[1] محمد فايز عبد السعيد، **قضايا علم السياسة العام** ، بيروت: دار الليعة ، 1986، ص:52.

[2] إسماعيل علي سعيد، **المجتمع والسياسة: دراسات في المذاهب والنظم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص: 178.

هذه الأخيرة قد اعتمدت عدّة عوامل وهذه العوامل تختلف أهميتها من دولةٍ إلى أخرى وذلك باختلاف الدول من حيث طبيعتها وتاريخها وظروفها الإجتماعية والإقتصادية، ونتيجة لتفاعل تلك العوامل المختلفة ظهر على مرّ الزمان إحداث ترابط بين الأفراد رغبة في تحقيق الأغراض المشتركة لهم، ثم تطوّرت تلك الجماعة فصارت تحكمها سلطة تحت دولةٍ ما على نحو ما نراه اليوم، وعلى هذا الأساس لا يمكن في نظر دعاة هذه النظرية تكييف نظرة السلطة تكييفًا قانونيا، لأنها وليدة ظروف وتطورات طويلة، فلا يمكن رد ولادة نشأتها لعامل معيّن بالذات دون غيره كالعقد الإجتماعي أو القوّة أو التطوّر العائلي، بل إن نشأة الدولة تُردّ إلى ظروف متعدّدة وإلى عوامل كثيرة تفاعلت مع بعضها فأقامت سلطة سياسية وهذه الأخيرة بدورها أوجدت الدولة.[1]

كما أن التصورات العامة للمجتمع والثقافة تقوم على سلسلة من المراحل التطوّرية التي تنتقل عبرها الشعوب من مرحلة إلى أخرى، فنجد "أوغست كونت" Auguste Conte قسمها إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة اللاّهوتية والميتافيزيقية والوضعية وحسبه أن الفرد يمرّ بهذه الحالات في تطوّره وشأنه شأن المجتمع الإنساني.[2]

إضافة إلى ليون ديجي فإن أنصار هذه النظرية يتعدّدون كالفقيه برتلمي Berthelemy و"جارنر" Garner و"سبنسر" Spencer، وكلهم يجتمعون في فكرة أن السلطة في أي دولة لا تستند في قيامها هي الأخرى على عامل واحد بل تستوجب تظافر عدّة عوامل منها القوّة والدّهاء والحكمة والدّين والمال والشعور بالمصالح المشتركة التي تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض، فالدّولة وفق رأي أنصار هذه النظرية هي ظاهرة إجتماعية والسلطة فيها نشأت بدافع احتياجات الأفراد ،وعليه فبالرغم من عموميتها تعدّ أقرب النظريات إلى الصّواب.[3]

وتبعًا لما تقدم يرى أنصار هذه النظرية من الفقهاء المحدثين أن كل دولةٍ تختلف من حيث نشأتها عن زميلتها نتيجة اختلاف ظروفها التاريخية وأحداثها الإجتماعية التي ساهمت في قيامها، وبالتالي وجود سلطة منظمة في كل دولة خاصة بعد رسوخ هذا الواقع عمليًا ثم تنظيميا.[4] وقد ساعد على بلوغ هذا التطوّر الرغبة في الوصول إلى غايات مشتركة وإحساس عام بضرورة العيش سوية للدفاع عن

[1] إبراهيم علي شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، بيروت: الدار الجامعية، د.س.ن، ص:106.

[2] العايب شبيلة، "الديناميكية الاجتماعية والنمو السياسي"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، يونيو 2012، ص: 69.

[3] حامنية علي، "نشأة الدولة"، محاضرات منشورة في القانون الدستوري ألقيت على طلبة السنة الأولى ل.م.د، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق، 2008_2009 في الموقع Law.dz.bplaced.net بتاريخ 2012/12/19، سا: 15:07

[4] عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص: 69.

ثرواحهم ومصالحهم، كما أن تفاعل هده العوامل الإقتصادية والفكرية والمادية لم يحدث فجأة وفي مجتمع واحد وإنما حدث في فترات زمنية طويلة وضمن نطاقات مكانية متباعدة، الأمر الذي أدّى إلى إمكانية تغلب أحد هذه العوامل على الأخرى وبنسبٍ متفاوتة وإن هذا الإختلاف في التأثير أدى في النهاية إلى اختلاف في الأنظمة السياسية وأشكال الحكومات.[1]

فإعتبرت المدرسة التطورية في علم الاجتماع العلاقات التقنية الإقتصادية عاملاً لإيجاد أشكال مختلفة للملكية كظهور الملكية الخاصة والفروق الإجتماعية في الثروة فيبين الأفراد ممّا إستلزم إيجاد قواعد للتنظيم، ويرى "سان سيمون" San Simon بأن أساس السلطة السياسية في المجتمع الحديث ينحصر بالصناعة أي في استعمال وسائل عمل جديدة تتمثل بالآلات ويتبعها إستخدام الفاعليات العقلية والإنسانية التي هي مزيج من عناصر الفرد والجماعة بمشاركة التكنوقراطية الباعثة للنظام السياسي في المجتمع.[2]

-نظرية القوّة والعدالة:

تتميز هذه النظرية بجذورها العميقة في الفكر الإنساني القديم عند "تراسيماخوس" Trajumajos و"بوليبوس" Polebeos وكذلك عند الكثير من المفكرين المحدثين أمثال "عبد الرحمان ابن خلدون" و"كارل ماركس" Karlmarx في نظرته لقوّة الطبقة الحاكمة، كما تناول ذلك كلا من "ديجي" Duguit و"جوفنيل" Joffinel

وتفسّر هذه النظرية نشأة المجتمع السياسي أي السلطة بصراع بين الجماعات الأولية حيث كانت تعيش في صراع مستمر مع بعضها، وقد نتج عن هذا الصراع انتصار جماعة منهم على غيرها من الجماعات أي أصبح هناك غالب يفرض إرادته وسلطانه، وبعد ترسيخ هذا الواقع عمليًا ثم تنظيميا بموجب قوانين تثبت سيطرة الطبقة الحاكمة فنشأت السلطة التي قامت بها معظم الدول والإمبراطوريات، فالقوة والحروب لها أثر كبير في قيام بعض الدول حتى في عصرنا الحديث[*]، لذا فإن الدولة إستنادًا إلى هذا المنظور ما هي إلا نظام إجتماعي ونفس الشيء بالنسبة للسلطة القائمة فرضها شخص أو جماعة على الآخرين بالقوّة والعنف لجبرهم على الخضوع له وطاعته.[3]

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السيتاسية والقانون الدستوري**، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص: 71.

[2] نور الدين حقيقي، **الخلدونية: العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية**، ترجمة إلياس خليل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص: 39.

[*] مثال ذلك قيام دولة بنغلاديش على إثر هزيمة باكستان في حربها ضد الهند، عام 1971.

[3] علي سعد الله، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، ط1، عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2003،ص: 52.

فهي تقوم على أن الدولة لم تنشأ إلا على أساس القوّة والتغلب سواء منذ البداية حيث كانت نظامًا اجتماعيا معينًا فرضه فرد أو مجموعة من الأفراد على الآخرين بالقوة والإكراه أو في مراحلها الإمبراطورية التالية التي قامت على الغزو والتوسع. وقد رأى البعض أن التاريخ والوقائع يبرزان أهمية رضا وقبول المحكومين حتى وإن كان سلبيا يقوم في حدوده الدنيا على الخضوع لسلطة الدولة دون مقاومة أو احتجاج، فالدول التي قامت على أساس القوة لابد أن يضاف إليها في مرحلة لاحقة عامل رضا الجماعة وقبولهم للحاكم حتى يمكن القول أن سلطته تتمتع بالشرعية[1]

لقد بات معروفًا أن الجدل المحتدم دار ولا زال حول القوة والتنازع الذي واجه ويواجه البشرية حيث انخرط في هذا ممثلون عن كافة القوى الإجتماعية بمعنى أن التعارضات والصراعات لم تشتعل نتيجة لأسباب إرادية بل إشترطتها الوقائع الإجتماعية و الإقتصادية الناظمة لسير التطوّر الإنساني.[2]

ثالثا:النظريات العقدية

ظهرت فكرة العقد الإجتماعي كأساس لنشأة المجتمع السياسي منذ فترة زمنية بعيدة، وهي ترجع إلى القرن السادس عشر والتي إستخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم، والنظام السياسي في نظرهم هو نظام إتفق الأفراد على تكوينه للسّهر على مصالحهم ، ومن تمّ لا يجوز أن يكون هذا النظام حاجزا لتمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية.[3] ثمّ جاء الإسلام فأبرز عملية التعاقد ورتّب عليها أثرها، وإن الفكرة الجوهرية التي قامت عليها هذه النظريات أن السلطة السياسية هي وليدة تفاهم واتفاقٍ وعقدٍ تمّ بين أفراد المجتمع الطبيعي قصد وضع حدٍّ للمآسي والحروب والفوضى التي كانت تسود المجتمع ، ومن تمّ اشتهرت نظرية العقد الاجتماعي على يد عدد من المفكرين أهمهم الإنجليزيان "توماس هوبز" Thomas Hobbes وجون لوك John Locke" والفرنسي "جان جاك روسو" Jean- Jacqus Rousseau[4]،وهو ماسنتطرق اليه كالتالي:

أ) نظرية توماس هوبز Thomas Hobbes

[1] جعفر عبد السادة بهير الدراجي، **التوازن بين السلطة والحرية والأنظمة الدستوريةدراسة مقارنة**، ط1، عمان، دار الحامة للنشر والتوزيع، 2009،ص: 28.

[2] لطفي حاتم: **موضوعات في الفكر السياسي المعلصر**، ط1، السويد: د.د.ن، 2010، ص: 17.

[3] نعمان أحمد الخطيب: **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

[4] بوزياني الدراجي، "العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات غب المغرب الإسلامي"، **مذكرة ماجستير غير منشورة** مقدمة لجامعة الجزائر، معهد التاريخ: قسم التاريخ الإسلامي، 1988، 1989، ص: 120.

يرى توماس هوبز* بأن نشأة الجماعة المنظمة أي السلطة ترجع إلى العقد الذي نقل الأفراد من حياة الفطرة البدائية إلى مجتمع ينقسم إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة. فصور "هوبز" حالة الإنسان الطبيعية قبل إبرام العقد بأنها كانت حياة بؤس وشقاء تسودها شريعة الغاب حيث وصف المجتمع "بحرب الجميع ضد الجميع" لأنه بالنسبة إليه الإنسان ذئب لأخيه الإنسان لأن هذا الأخير شرير بطبعه نتيجة الإنسانية وحب النفس والطمع، فسادت الفوضى وسيطر الخوف والشك والشر. وهكذا سعى الأفراد للتخلص من تلك الحياة الفوضوية ووجدوا في التعاقد الوسيلة الملائمة لإقامة حياة يسودها القانون[1] كما يرى "توماس هوبز" أن العقد قد تم بين أفراد المجتمع الطبيعي للتخلص من الفوضى والدخول في مجتمع منظم تحت رئاسة حاكم واحد من بينهم، وبالتالي فإن الحاكم لم يكن طرفا في العقد وإنما طرفه الوحيد هو الأفراد ، فلمّا كان كل فردٍ حريص على حب البقاء وإشباع مصالحه وأغراضه الذاتية تولّدت لدى الجميع ضرورة التعاقد على أن يعيشوا معًا تحت رئاسة واحد يتنازلون له عن كافة حقوقهم الطبيعية ويوكلون إليه أمر السهر على مصالحهم وتروائهم، وتترتب على هذا التعاقد انتقال الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة[2]

وما دام أن الحاكم المختار لم يكن هو نفسه طرفًا في العقد بل أن الأفراد المتعاقدين اختاروه بإرادتهم وتنازلوا له عن كافة حقوقهم الطبيعية فيكون نتيجة ذلك أنه لا يلتزم قانونًا إزاءهم بأيّ التزام محدّد، فالحاكم له أن يتصرف كيفما يشاء وطبقا لما يراه هو ملائما لمصلحة الجماعة. فسلطته إذن مطلقة وليس للجماعة أن تحاسبه مهما تعسف أواستبد بالسلطة وحالة الأفراد ستكون أفضل من الحكم الفوضوي الذي ساء حياتهم الفطرية الطبيعية لذلك لا تراجع في الإتفاقية ولا يحق للأفراد لاإستبداله ولا خلعه. والواقع أن هوبز أراد أساسًا بنظريته الدفاع عن الحكم المطلق الذي كان يمارسه آل ستيوارت مل في انجلترا لأنه كان مؤيدا لها، فقد أراد تدعيم السلطة المطلقة لملوك هذه الأسرة والدفاع عنها في ذلك الوقت، ولذلك اعتبر"توماس هوبز" من دعاة الحكم الملكي المطلق.[3]

ب) نظرية جون لوك Gohn Locke:

* عاش توماز هوبز من 1588 إلى 1679 فترة تميزت بالاضطرابات في كل من انجلترا وفرنسا، فاحتدم الصراع بين البرلمان بزعامة كروميل وأسرة ستيوارت أدى إلى إعدام شارل الأول عام 1849 وقيام نظام جمهوري في انجلترا وكانت علاقة هوبز بالأسرة المالكة قوية، وخاصة الملك شارل الثاني الذي تولى العرش سنة 1660، فقام بوضع نظريته عن العقد الاجتماعي مدافعا عن الملكية والحكم المطلق في كتابه الشهير التنين... Le viathan". للمزيد انظر مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** ،ط1،الجزائر:دار النجاح للكتاب،2005.ص:25.

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص:75.

[2] مولود ديدان، **مرجع سبف ذكره**، ص: 19.

[3] جعفر عبد السادة، بهير الدراجي، **مرجع سبق ذكره** ،ص:25

يتفق "جون لوك" مع "هوبز" في الفكرة الأصلية للعقد، فهو يرى أن أصل نشأة المجتمع المنظم ترجع إلى العقد الذي نقل الأفراد من حالتهم القطرية الطبيعية الأولى إلى مجتمع منظم توجد فيه سلطة حاكمة وطبقة محكومة، وبرغم مشاطرته "لهوبز" في ذلك بيد أنه اختلف معه حول حياة الإنسان الطبيعية قبل التعاقد، فبالنسبة له لم تكن بؤسًا وشقاءًا بل على العكس كانت تسودها الحرية والمساواة وروح العدالة ، ولكن رغم هذا كانت هناك رغبة في تنظيم حياتهم بإقامة سلطة عليا منظمة تقوم بتحقيق العدل بينهم وتوقيع الجزاءات الرادعة على كل من يعتدي أو يحاول الإعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم و كان أسلوب الإنتقال من الحياة الفطرية إلى هذا المجتمع المنظم هو العقد الاجتماعي المُبرم.[1]

ويرى أن الحاكم أو الهيئة الحاكمة ليس أجنبيًا عن العقد، بل هو طرف فيه مثله مثل بقية الأفراد، وبالتالي فإن العقد الذي نقل الأفراد من حياة الفطرة إلى المجتمع المنظم له طرفان الأفراد من ناحية أولى والحاكم أو الهيئة الحاكمة من ناحية ثانية، أما من حيث مضمون العقد فهو يرى أن الأفراد عند تعاقدهم للدخول في المجتمع المنظم لم يتنازلوا فيه عن كلّ حقوقهم الفطرية، بل تنازلوا عن جزءٍ منها فقط بالقدر الذي يسمح بإقامة السلطة العامّة في المجتمع الجديد.[2]

وانطلاقا من التحليل السابق، فالحاكم هو طرف في العقد وبالتالي هو مرتبط بالتزامات تتمثل بتنظيم حياة الجماعة وإقامة العدل بينهم وعدم المساس بالحقوق التي لم يتنازلوا عنها الأفراد، وبالتالي إذا تخلى الحاكم عن التزاماته وجنح إلى إطلاق سلطانه فيحق للأفراد مقاومته والخروج عن طاعته لإخلاله بشروط العقد الاجتماعي.[3]

وتأسيسًا على ذلك فعندما تصبح الحكومة لا تخدم مصالح المواطنين، فإنه ينبغي مقاومتها أو حتى الإطاحة بها لأن الحكومة تكون قد كسرت العقد الاجتماعي الذي يعدّ الأساس الشرعي الوحيد لوجودها[4]

ويتضح أن مفهوم "لوك" للعقد الإجتماعي الذي كان أساس ظهور السلطة لا يمثل مفهومًا للحكومة الديمقراطية في المعنى المعاصر لها، فالحكومة تتأسس بواسطة الأغنياء وتسخر لخدمة

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص: 59.

[2] حسني بودیار، **الوجيز في القانون الدستوري**، الجزائر.: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص: 47.

[3] عبد الغاني بسيوني عبد الله، **مرجع سبق ذكره، ص: 77.**

[4] محمد نصرمهنا، **في التاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص: 240.

مصالحهم دون الفقراء، واتضح ذلك في البيئة الإنجليزية التي عاش فيها وكتب مؤلفاته المختلفة حولها.[1]

ج) نظرية جان جاك روسو Jean JacquesRousseau:

بالرغم من أن "هوبز" و"لوك" قد قد سبقا "جان جاك روسو" في فكرة العقد الاجتماعي كأساس لظهور السلطة السياسية، إلا أن أفكار "روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي" نال شهرة عظيمة إلى حدٍ ربطوا فيه فكرة العقد باسمه دون اعتبار لمن سبقوه وأطلق البعض عليه"أبو الديمقراطية"، حيث يرى "روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي" أن كل تجمع بشري لا يمكن أن يستند في أساسه على القوّة، فالأسرة مثلاً لا تعتمد في قيامها على قوة الأب بدليل أن الأبناء لن يظلّوا خاضعين لسلطة الأب الطبيعية ولكن يستمر الأبناء والآباء في ارتباطهم فهذا الإرتباط هو تلقائي يدل على أن أفراد الأسرة لا يستندون إلى القوّة وإنّما إلى الإتفاق والتراضي فيما بينهم وبالتالي يمكن القول أن أية جماعة منظمة لا يمكن أن تستند حقيقة على القوة.[2]

ويتصور "روسو" أن حالة الإنسان الفطرية قبل التعاقد كانت تسودها الحرية والإستقلال، فيرى أن الإنسان طيّب خيّر بطبعه كان ينعم بحياةٍ بدائية سعيدة ولكن بظهور الملكية الخاضعة والتقدم الحضاري أدّى إلى التفاوت الإجتماعي الذي أنتج النزاعات والحروب، لذلك سعى الأفراد إلى تنظيم حياتهم وتقديم العدالة بينهم، وكان طريق انتقال الأفراد إلى هذا المجتمع المنظم هو العقد القائم على رضائهم الحرّ.[3]

فالإنسان الأول يجب أن يكون قد عاش في جماعات صغيرة ليست أكبر بكثير من الأسرة، جماعات يمكن تقديرها مابين خمسين ومائة نسمة، ويبدو أنه قد كان بين كل جماعة مقدار غير قليل من التعاون ولكنه في نفس الوقت كان هنالك عداء بينهم نتيجة الإحتكاك، ومن الواضح أن أسلافنا الأولين لم يكونوا يستطيعون العمل دون سياسة مدروسة ، الأمر الذي دفعهم للعمل بآلية غريزية أدت بهم إلى التعاقد الاجتماعي.[4]

فيرى "روسو" أن الأفراد هم أطراف العقد أي الشخص الجماعي الكلي الذي يرمز للجماعة الأمر الذي لا يجعل الحاكم طرفًا في العقد، مثلما كان يرى "هوبز" من قبل ولكن مع فارق أن "هوبز" كان

---

[1] **المرجع نفسه**، ص-ص: 240-241.

[2] محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ، ص-ص: 61-62.

[3] علي سعد الله، **مرجع سبق ذكره** ص: 59.

[4] برتراند راسل، **السلطة والأفراد**، ترجمة شاهر الحمود، ط1 ، بيروت: دار الطليعة، 2001، ص-ص: 23-24.

يهدف لتبرير الحكم المطلق بينما روسو فإنه يقرّ بالسيادة والسلطة لمجموع الشعب أو الأمة أو ما يسميه الإرادة العامة أي إرادة الشعب التي تظهر في القوانين المترجمة للمصلحة العامة[1]

كما نجد "روسو" يرى أن العقد يتم عن طريق تنازل الأفراد تنازلاً كليًا عن جميع حقوقهم لا لشخص أو هيئة، وإنما لمجموعهم أو ما سمّاه "الإرادة العامة" The general Will كما قلنا سلفا ، لأنهم سيعوضون عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية التي تنازلوا عنها بحريات وحقوقٍ مدنية تقررها لهم الجماعة المدنية التي أقاموها، ومن هذا التصور ظهرت فكرة الوكالة في ممارسة السلطة أي أن من يمارسها هو وكيلاً عن الأمة أي الإدارة العامة.[2]

ومن كل ما سبق من الأفكار التي جاءت بها نظريات العقد الاجتماعي كأساس لنشأة السلطة السياسية لدى المفكرين الغربيين ورغم تأثيرها في وجود أسس لتقسيم السلطة ومدى شرعيتها، إلا أنه قد وجهت انتقادات عديدة لها.

ويتمثل جوهر هذه الإنتقادات في فكرة العقد التي اعتبرت أساس نشأة الجماعة المنظمة ،فهي من نسيج الخيال ولا تستند إلى الواقع فلا نجد سندًا تاريخيًا يوضح قيام السلطة السياسية على هذا النحو أي بواسطة العقد، إذن تبقى فكرة تبريرية لم يكن يُقصد بها في الحقيقة تبيان أصل السلطة، بل ابتغت إضفاء الشرعية على السلطة السياسية في الجماعة، كما تبدو فكرة النظريات العقدية متعارضة مع منطق القانون فكيف يكون العقد الذي يحتاج أصلاً إلى حماية السلطة العامة هو ذاته الذي أنشأ هذه السلطة العامة، أما من حيث افتراض حالة الفطرة الأولى التي ذكرها الفلاسفة الثلاث "هوبز" و"لوك" و"روسو" وهي الشر، الحرية، العدالة والسعادة غير منطقية في الأغلب إلاّ إذا استثنينا حالة الشرّ ،فإنه غير مقنع أن يستبدل الفرد حياة الحرية وتوافر الحقوق أو حياة العدالة والسعادة بحياة أخرى تقيّد حريته، كما أنها تفترض عزلة الفرد وعدم إجتماعيته بينما الواقع يبين أن الإنسان بطبعه كائن اجتماعي، وبالتالي نجد أنه خلال القرنين السابقين بدأت أهمية فكرة العقد الاجتماعي تضعف والإهتمام بها يقل ويمكن القول أن ذلك يرجع إلى الإعتماد على الدراسات التاريخية في تأصيل السلطة[3]

[1] علي سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

[2] محمد نصر مهنا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 306.

[3] محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية،**مرجع سبق ذكره**، ص: 43.

وبالرغم من كل الإنتقادات يمكن القول أن فكرة العقد الإجتماعي ساعدت في خلق كيان يُناط به وظيفة الحفاظ على الأمن وضمان المحافظة على الحرية من كل الإختراقات لتحقيق المساواة والرضا بين الجميع، وقد أخذ هذا الكيان شكل الدولة بسلطاتها المعروفة حاليًا[1]

د) العقد السياسي

قدم المفكرون الإسلاميون تصورًا للعقد السياسي امتاز بأفضليته على التصور الغربي، وبموضوعيته، حيث انطلقوا من أساس افتراضي تمثل بتجارب واقعية فركزوا على البيعة كواقعة منشئة للعقد وانتهو إلى ترتيب آثار معينة هي مسؤولة الحاكم أمام الأمة و التزامه بأحكام الإسلام ،فاعتقاد المسلمين ثابتًا إزاء أحكام القرآن فهي واجبة الإتباع وتعدّ منهاجًا لا يخرج عنه أي مسلم في أي عصر.[2]

وفي حالة خروج الحاكم عن التزامات وقيم الأحكام فيحق للمحكومين مقاومته، والمقاومة لها مضمون سلبي وآخر إيجابي، فالسلبي يتمثل في عدم الطاعة للحاكم الجائر، أما الإيجابي فيتمثل في تقديم النصح والإرشاد للحاكم الجائر ، وفي حالة عدم رشده تأتي المطالبة بعزله وهذا لصالح المجتمع هذا ما أكده أهم مفكري الإسلام "كأبو الحسن الماوري" (364- 350 هـ/944-1030م) خاصة في كتابه "الأحكام السلطانية" إذ كرّس الخلافة (الإمامة) وبين شروطها وكيفية قيامها وانحلالها إضافة إلى "الجويني" (419-478هـ) الملقب بإمام الحرمين والذي عاش حال الماوردي فترة ضعف الحكم العباسي، حيث سجل واقع هذا الحكم في بلدان كثيرة، إضافة إلى العلامة "عبد الرحمان ابن خلدون"(732-808هـ/ 1332-1406م) [3].

ومن بين هؤلاء المفكرين أعتبر" أبو الحسن الماوردي" من أبرز أعلام الفكر السياسي الإسلامي على مرّ العصور، وعلى الرّغم من أن التاريخ زاخر بأنداد له من فحول الفقهاء والمفكرين المسلمين إلا أن الماوردي كان من أكثرهم اهتمامًا بدراسة علم السياسة وتتبع أحواله، واستجلاء حقائقه، والناظر في كتاباته يدرك أنه قدم فكرًا عظيما في شتى جوانب الحياة السياسية، لاسيما ما يتعلّق منها بأصل المجتمع والطبع السياسي للإنسان، والسلطة السياسية ودورها كأداة لتحقيق الإستقرار السياسي في ربوع المجتمع، فضلاً عمّا جاءت به قريحة الماوردي من أفكار تتصل بالخصائص التي يتعين توافرها في الحاكم المسلم، وكيفية اختياره، وواجباته إزاء رعيته وحقوقهم لديه، هذا ومن الجدير بالذكر أن فقهاء المسلمين الإداريين قد عمدوا ومنذ مطلع القرن الخامس الهجري إلى لمّ شتات موضوعات ما

[1] Demichel Francine , **La psychanalyse en politique**, Paris : p u f, 1974, p : 95

[2] عبد الوهاب خلاف، **السلطات الثلاثة في الإسلام التشريع والتنفيذ والقضاء**، ط1، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1985، ص: 120.

[3] مولود ديدان، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 23-26.

يسمى اليوم بالقانون العام من كتب الفقه وأفردوا لها كتبًا مستقلة كانت تسمى بكتب الأحكام السلطانية مثل الكتاب السابق الذكر للمارودي ، وكتاب "الأحكام السلطانية للإمام أبي يعلى الفراء "(380-458هـ الموافق لـ 960- 1038م) وغيرهما ممّا أتى بعدهما وأخذ عنهما "كالنويري" في كتابه "نهاية الأرب في فنون الأدب" و"ابن طباطبا" في كتابه "الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية" .[1]

ومنه تكاد مذاهب الإسلاميين لا تختلف عن إقامة سلطة في الجماعة كواجب ديني لإقامة الشريعة وضرورة اجتماعية إنسانية لا بديل عنها في توفير شروط بقاء الجماعة وإقامة الحدود وحماية الثغور وإذا كان الإنسان اجتماعيًا فهذا يحتم على الناس أن يعيشوا جماعات، واقتضى عيشهم المجتمعي وجود شرعية تحدّد الأعراف والقوانين وتحدّد ما هو عدل وما هو ظلم فتبقى الشرعية أساس بقاء الحاكم في الدول الإسلامية مما يجعله مقبولا من طرف شعبه وبالتالي خضوع كل تصرفاته لقواعد دينية وقانونية لصالح المجتمع.

واعتمادًا على ما سبق يمكن القول بأن هناك موقف الوسطية الذي يعتبر السلطة مجرد أداة إجتماعية توظفها الأمة لحراسة الدين والدنيا، وإن القائمين بها ليسوا سوى خدام عند الأمة. فتبقى موقوفة على مدى إحترامهم لإرادة الأمة المُعبر عنها تعبيرًا حرًّا "الشورى" أو الديمقراطية بالمصطلح الحديث ، فدولة الإسلام هي دولة الناس الذين يجتهدون فيصيبون ويخطئون عبر الشورى المتخصصة . وبالتالي نفهم أن العقد السياسي هو اتفاق بين شخصيات وهيئات سياسية من أجل قيام سلطة مركزية لصالح الناس بينما العقد الاجتماعي يكون تفاهمًا بين الخاضعين لإنشاء السلطة السياسية.

وبما أن الإسلام دين لكل العصور ولكل البشر فقد اكتفى بتأسيس القواعد العامة لمسألة شؤون الحكم عن طريق الأمر بالشورى والعدل واحترام رأي الجماعة والتشنيع على حكم الانفراد والاستبداد تاركًا الإجتهاد للمسلمين وتجارب الزمن لاستنباط وتطوير الآليات القانونية في هذا الشأن.

الخاتمة

وفي الأخير ومن كل ما سبق يمكننا القول أنه رغم إقبال نظريات عديدة على تفسير أصل نشأة السلطة أو الهيئة الحاكمة ومن أهمها النظريات غير العقدية التي تمّ تناولها وصولا إلى الطائفة الثانية التي تضمّ النظريات العقدية. إلاّ أن البحث عن خلفية السلطة السياسية وتحديد وقت ظهورها يعدّ من الأمور العسيرة، فهي ظاهرة إجتماعية لايمكن رد أصل ظهورها إلى عامل واحد وإنما هي في تطوّرها تتفاعل مع الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة.

[1] أحمد وهبان، **المارودي رائد الفكر السياسي الإسلامي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001، ص: 13.

قائمة المراجع والمصادر:

-أولا: المصادر

القرآن الكريم:

القرآن الكريم، سورة آل عمران.

-ثانيا: المراجع

الكتب:

أ/باللغة العربية:

1-إبراهيم علي شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، بيروت: الدار الجامعية، د.س.ن.

2-أحمد وهبان، المارودي رائد الفكر السياسي الإسلامي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.

3-إسماعيل علي سعيد، المجتمع والسياسة: دراسات في المذاهب والنظم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

4-برتراند راسل، السلطة والأفراد، ترجمة شاهر الحمود، ط1 ، بيروت: دار الطليعة، 2001.

5- جعفر عبد السادة، بهير الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية والأنظمة الدستوريةدراسة مقارنة، ط1، عمان، دار الحامة للنشر والتوزيع، 2009.

6-حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، الجزائر،: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

7-راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، د.ب.ن. مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993.

8- طعيمة الجرف، نظرية الدولة العامة للتنظيم السياسي، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1969.

9-عادل ثابت، دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.

10-عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.

11-عبد الحميد متولي وآخرون، القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف الإسكندرية، د.س.ن.

12-علي سعد الله، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، ط1، عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2003.

13- عبد الوهاب خلاف، السلطات الثلاثة في الإسلام التشريع والتنفيذ والقضاء، ط1، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1985.

14- لطفي حاتم: موضوعات في الفكر السيادسي المعلصر، ط1، السويد: د.د.ن، 2010.

15- محمد طه بدوي، بحي في النظام السياسي الإسلامي، د.ب.ن. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

16- محمد علي وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظري والتطبيق، بيروت، دار النهضة ،د.س.ن .

17-محمد فايز عبد السعيد، قضايا علم السياسة العام ، بيروت: دار الليعة ، 1986.

18-مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية ،ط1،الجزائر: دار النجاح للكتاب،2005.

19- محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.

20-محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

21-محمد نصرمهنا، في التاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

22-نور الدين حقيقي، الخلدونية: العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية، ترجمة إلياس خليل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

23- نصر حامد أبو زيد، النص السلطة، الحقيقة الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة،ط1، (الدار البيضاء، بيروت)،: المركز الثقافي العربي،1995.

24-نعمان أحمد الخطيب: الوسيط في النظم السيتاسية والقانون الدستوري، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

ب/ -باللغة الفرنسية:

1Bernard Chantebout, l'etat une tentative de dymistification, ,Paris, consortium de librairie et de l'édition , 1975.

2Demichel Francine , La psychanalyse en politique, Paris : p u f, 1974.

الموسوعات

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

المجلات والدوريات:

- العايب شبيلة، "الديناميكية الاجتماعية والنمو السياسي"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، يونيو 2012.

-المذكرات ورالرسائل العلمية:

- بوزياني الدراجي، "العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات غب المغرب الإسلامي"، مذكرلاة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة الجزائر، معهد التاريخ، قسم التاريخ الإسلامي، 1988، 1989.

المواقع الإلكترونية:

1 رفعت نافع الكناني، "علم السياسة ومفهوم السلطة، من الموقع:
www.hewar.org/debat/show.art.asp. بتاريخ 2012/12/28 على الساعة 14:00.
2 حامنية علي، "نشأة الدولة"، محاضرات منشورة في القانون الدستوري ألقيت على طلبة السنة الأولى ل.م.د، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق، 2009_2008 في الموقع Law.dz.bplaced.net بتاريخ 2012/12/19، سا: 15:07